والسيارات وأقفلت المحال التجارية والمعامل في المنطقة.

١٩٨٣/٢/١: استئناف عمليات التفتيش والمداهمة في مدينة صيدا، حيث عززت قوات الاحتلال اجراءاتها الأمنية التعسفية. وعرف من بين المعتقلين: هشام سعد، من بلدة المغيرية في القليم الخروب، ولا يزال مصيره مجهولا على الرغم من قيام اهله بمراجعة سلطات الاحتلال في صيدا.

١٩٨٣/٢/١: فرض منع التجول، من الخامسة بعد الظهر الى الخامسة صباحا، في بلدة كامد اللوز.

١٩٨٣/٢/٢: محاولة قوتين اسرائيليتين، تتألف كل منهما من مجنزرتين وسيارة جيب، التقدم نحو حي السلم في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقيامها بتمشيط الأحياء الواقعة غربي طريق صيدا القديمة، بالرشاشات الثقيلة.

١٩٨٣/٢/٢: حملة تفتيش في بلدة شحيم بحثا عن بعض «المطلوبين».

١٩٨٣/٢/٣: عملية تمشيط بالرشاشات الثقيلة في اتجاه أحياء، الليلكي وسقي الحدث وحي السلم، في الضاحية الجنوبية لبيروت، نفذتها قوة اسرائيلية من اربع ملالات معززة بعشرين من جنود المشاة.

١٩٨٣/٢/٤: حملة مداهمات وتمشيط في أحياء صيدا الداخلية وأسواقها.

١٩٨٣/٢/٤: تمشيط بلدة الصرفند وبساتينها.

١٩٨٣/٢/٦: استدعاء عضو مجلس قيادة حركة «امل»، داود داود، الى مقر الحاكم العسكري في صور، وابقاؤه قيد الاحتجاز والتحقيق يوما كاملا، وذلك بهدف منعه من المشاركة في مهرجان اقامته الحركة في بلدة معركة، بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد أحد عناصرها.

١٩٨٣/٢/١١: اعتقال سليمان أبو زرعا من راشيا، ونقله إلى جهة مجهولة.

١٩٨٣/٢/١٢: مداهمة ضواحي صيدا واعتقال عدد من المواطنين، نقلوا الى مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي، بحجة التحقيق معهم.

وظلت هذه الممارسات الفئات الوطنية اللبنانية التي صمدت في وجه الغزو الصهيوني والتي استطاعت تنظيم المقاومة ضد الاحتلال الناجم عنه. وتميزت المقاومة الوطنية بأخذها الطابع العسكري دون أن يهمل الجانب السياسي. ومن أبرز مظاهر ذلك، حملة الشعارات السياسية التي نفذها المناضلون في مدينة صيدا، في أوائل كانون الثاني (يناير) حيث قاموا بتغطية معظم جدران المدينة بشعارات تدعو إلى انشاء «الجبهة الوطنية اللبنانية» ضد الاحتلال وضد الفئات المتعاملة معه؛ وكذلك تحركات الاحتجاج التي نظمها مناضلو معتقل «أنصار» في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، وفي الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وفي ٦ و ٧ شباط (فبراير) ١٩٨٣. ولقد نظمت هذه التحركات على الرغم من محاولات السلطات المسؤولة عن المعتقل إرهابهم باطلاق النار عليهم، مما ادى، في حركةالاحتجاج الاولى، إلى سقوط كل من الشهيدين: محمد خليل ذياب (لبناني) وسهيل عمر ابو الكل (فلسطيني)، وإلى إصابة خمسة من المعتقلين اثناء حركة الاحتجاج الاخيرة، ومنهم ثلاثة حالاتهم خطيرة. أما «لجنة أمهات وزوجات وأخوات المعتقلين والمفقودين والمخطوفين»، فقد تواصلت انشطتها، ومنها الاعتصام الذي نظمته اللجنة، في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، للافراج عن جميع المعتقلين الوطنيين الموجودين لدى سلطات الاحتلال، أو الجيش اللبناني، او «القوات اللبنانية». وتوسع نضال اللجنة ليشمل المظاهرات، في(٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، والبيانات، في ٨ و ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣).

العمليات العسكرية

ولكن، يبقى الطابع العسكري هو الغالب حاليا، إذ تواصلت العمليات العسكرية ضد مواقع العدو الاسرائيلي منذ بداية الاحتلال وتصاعدت اثر اعلان القوى الوطنية اللبنانية موقفها الرافض من المفاوضات الثلاثية. ولقد ركزت القوى الوطنية اللبنانية على المخاطر الكامنة من جراء مثل هذه المفاوضات وفي ظل «سياسة الأمر الواقع» التي تنفذها قوات الاحتلال في الجنوب خاصة. فاصدر الحزب الشيوعي اللبناني، اثر اجتماع عقده المكتب السياسي للحزب، بيانا يحذّر «من الدخول في عملية تفاوض مباشر مع اسرائيل» (في ٢٤